المصالحة الوطنية العراقية

في اطار ديمقراطي ضرورة للتخلص من الهيمنة الاجنبية

كان من نتيجة هزيمة العراق العسكرية على يد قوات التحالف الامريكي - الاطلسي، قبول الحكومة العراقية بكافة شروط وقف النار او الاستسلام المفروضة لحد الان باسم مجلس الامن.

ان التطورات والمعلومات التي ظهرت خلال الفترة الاخيرة تشير الى ان الولايات المتحدة تعاملت مع الازمة العراقية - الكويتية بأسلوب وكانها تسعى الى توريط العراق وبالتالي الاجهاز على هذه الدولة العربية التي برزت كقوة فاعلة اعتبرتها واشنطن تهديدا لمصالحها في المنطقة.

لقد كان بمقدور امريكا منع الاحتلال العراقي للكويت لو انها اتخذت موقفا حازما وواضحا منذ بداية الازمة. الامر الذي كشفت عنه محادثات السفيرة الامريكية كالاسبي مع صدام حسين بتاريخ 26 تموز(يوليو) 1990، كما تصرفت واشنطن بعد الاحتلال بطريقة حالت دون اعطاء الحل العربي للازمة الفرصة لانهاء الاحتلال. ان كتاب "الملف السري لحرب الخليج" لمؤلفه بيار سالينجر ، المتحدث السابق باسم البيت الابيض، ومراسل رئيس شبكة التلفزة الامريكية A.B.C.، يكشف دور الرئيس المصري مبارك في تعطيل الدور العربي، انسجاما مع الرغبة الامريكية.

وقال سيد احمد الغزالي، وزير الخارجية الجزائرية، للجنة الشؤون السياسية في البرلمان الاوربي في بروكسل بتاريخ 26 نيسان (ابريل) ، " كان بامكان الامريكيين ان يوقفوا الغزو بسهولة لو ارادوا ذلك"، وان امريكا كانت تريد للغزو ان يتم وفعلت كل ما يمكن حتى يستحيل الرجوع عن منطق الحرب بهدف مبيت وهو تدمير العراق.

وعندما نجحت الولايات المتحدة في اسباغ الشرعية الدولية على قرار الحرب ضد العراق من خلال استصدار قرارات مجلس الامن بهذا الشأن، اخذت تتخوف من اي اجراء من شأنه تسوية الامر بالمفاوضات والطرق السلمية وتصلبت بشروطها للتفاوض، واخذت الدوائر الغربية تتحدث عن "السيناريو الكابوس" المتمثل بانسحاب العراق من الكويت دون حرب، وبالتالي بقاء العراق محافظا على قواته وكيانه. كما حالت واشنطن دون اعطاء العقوبات الاقتصادية الفرصة الكافية للضغط على العراق. وساعد اللوبي الاسرائيلي في الضغط على اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي للموافقة على الأستخدام المبكر للقوة ضد العراق وقد صدر قرار مجلس الشيوخ بهذا الشأن بفارق اربعة اصوات فقط.

بالطبع هذا لا يعفي صدام من مسؤولية الوقوع في الفخ وفيما بعد عدم التراجع والانسحاب من الكويت بهدف تحاشي المواجهة غير المتكافئة مع امريكا، حفاظا على العراق وشعبه.

لقد حققت الحرب هدف امريكا بدحر العراق واخراجه من الكويت، وفرضت هيمنتها الكاملة على المنطقة لكن الادارة الامريكية التي كان بمستطاعها الاستمرار باستخدام القوة حتي الوصول الى بغداد واسقاط صدام، فضلت التوقف عسكريا لتفسح المجال لتغير النظام من خلال انقلاب عسكري داخلي يطيح بصدام. ومن اجل ذلك تعاونت الجهات الامريكية المسؤولة مع عدد من العراقيين المعارضين وسهلت مهتهم من خلال تعبئة الاعلام الغربي و نصبت في السعودية اذاعة خاصة لغرض تحريض العراقيين للثورة على النظام العراقي.

كما عملت السعودية وسوريا على تجميع عدد من القوى العراقية، لتقديمها كبديل لنظام الحكم في بغداد، وهكذا كان مؤتمر الاحزاب العراقية المعارضة الذي انعقد في بيروت بتاريخ 11-13 آذار (مارس) 1991.

وبدلا من قيام الانقلاب المنشود، فوجئت امريكا بحجم الانتفاضة العفوية في جنوب العراق وشماله. عندئذ ترددت واشنطن وشعرت بمخاطر البدائل المطروحة عمليا. فامريكا لا تريد بديلا اسلاميا متحالفا مع ايران، او بديلا يتمثل بلبننة العراق، يترك الاكراد مستقلين في الشمال العراقي. كما ان الديمقراطية واجراء انتخابات حرة يحمل خطر احتمال مجيء قوى اسلامية او قومية معاديه للمصالح الامريكية; أضافة الى زرع بذور التغير التي قد تعصف باصدقاء امريكا في الخليج وبالذات السعودية.

تذبذب السياسية الامريكية

هكذا وبسرعة تغير الموقف الامريكي لصالح البقاء على النظام العراقي للوقوف بوجه الانفصال الكردي من جهة وانهاء انتفاضة الجنوب بقيادة العناصر الاسلامية.

وكاد ان يتحقق ما يريده الامريكان، لولا المفاجاة التي كشفتها شاشات التلفزة العالمية المتمثلة بالمآسي التي تعرض لها الاكراد وهجرة مئات الالوف منهم الى تركيا وايران خوفا من القوات الحكومية العراقية.

ان ادعاءات بوش بالنصر "الاخلاقي" الذي حققته امريكا في الخليج من أجل العدالة والانسانية، بات كلاما باهت اللون اقرب للنفاق عندما اصبح ملايين من العراقيين في الجنوب والشمال مهجرين ولاجئين نتيجة حرب "تحرير" الكويت.

ان واشنطن تنطلق من مصالح سياسية واستراتيجية تمس وضعها الداخلي والعالمي، وهي وان كانت تعارض صدام اليوم ولكن بدون شك معارضتها له هي بدوافع لاتلتقي بالضرورة مع دوافع الاكراد او التيار الاسلامي المعادي للنظام العراقي.

على الرغم من مساعي الكثيرين من العراقيين (غير الاكراد والاسلاميين) المحسوبين على سوريا او السعودية لكسب ود وقناعة امريكا بصلاحيتهم كبديل لصدام، الا ان امريكا بقيت غير مقتنعة بهذه الاطراف كبديل مناسب في العراق خاصة وان معظم رموز هذه التكتلات ليس لها اية قواعد او تنظيمات داخل العراق; أضافة الى ان واشنطن ليست معنية بتحقيق ممارسة ديمقراطية قد ينجم عنها نظام معادٍ. كل هذا جعل امريكا تفضل قيام انقلاب عسكري تقوم به عناصر من داخل النظام. ولكن هذا الاحتمال بات صعبا عندما وجد الجيش نفسه بمواجهة حركة انفصالية كردية في الشمال وثورة تقودها العناصر الاسلامية الموالية لايران في الجنوب، كما ان ممارسات هذه القوى اشعرت النظام وكل عنصر بعثي ان وجوده الشخصي بات مهددا وليس مجرد وجود صدام، وذلك من جراء سلسلة الاعدامات التي نفذها قادة التحرك في الجنوب والشمال بكل من له علاقة بالبعث او السلطة، الامر الذي وحد صفوف البعث والاجهزة الحاكمة والعناصر غير الكردية والاسلامية، في التخوف من نجاحهم. كان من نتيجة ذلك ان وجدت الادارة الامريكية نفسها متورطة سياسيا وعسكريا بالبقاء في العراق اطول مما هو مخطط له وهو الامر الذي طالما اكد بوش على عدم استعداده لقبوله.

ولكن تحت ضغط الهجرة الكردية الواسعة والجو الاعلامي المكثف وجدت واشنطن ولندن نفسهما متورطتين مجددا بالتدخل في العراق عسكريا ولكن هذه المرة في شمال العراق وذلك لمنع تحول انتصارهم العسكري في الكويت الى فشل سياسي.

ان واشنطن تريد حلا لمشكلة الاكراد اللاجئيين وباسرع وقت ممكن خوفا من تحولهم الى كيان مستقل بحاجة دائمة لحماية الامريكان، او حالة مشابه للاجئيين الفلسطينين في غزة. من هنا وجدت واشنطن ان المفاوضات بين بغداد والاكراد قد تساعد في انهاء الحالة الخطرة بما يؤدي الى عودة الاكراد الى بيوتهم وبالتالي لا داعي لبقاء القوات الامريكية في شمال العراق.

لقد بقى في يد امريكا سلاح ماض للضغط على بغداد للرضوخ للصيغة المناسبة لحل مشكلة اللاجئين الاكراد، الا وهو الضغط الاقتصادي - السلاح الذي رفضت الاعتماد عليه لانهاء الاحتلال العراقي للكويت - لفرض ارادتها على صدام والعراق عموما.

اللقاء الكردي ـ الحكومي

لقد دفع الاكراد ثمنا باهضا في رفعهم السلاح ضد السلطة المركزية، كما ان تجاربهم المختلفة اكدت بان سياسية عدو عدوي صديقي، هي مقولة غالبا ما تنتهي باخفاق على حساب الاكراد. وهذا ما حصل في تعاونهم مع ايران الشاه عام 74 - 1975، حيث انتهى هذا التعاون بالتضحية بهم من قبل حلفائهم لصالح اتفاق عراقي - ايراني. لقد

تعاملت القوى الدولية والاقليمية مع القضية الكردية في العراق كورقة سياسية ضاغطة لتحقيق اغراض ابعد وتتجاوز القضية الكردية.

تصدرت الاحزاب الكردية المؤتلفة في جبهة سياسية قيادة المعارضة للنظام البعثي في العراق، واستطاعت الجبهة الكردية من توحيد صفوفها لحد لم يسبق له مثل في تاريخ الحركة الكردية. كما ساهمت الجبهة الكردية في تنظيم تكتل للاحزاب المعارضة العراقية الموجودة في الخارج وبالذات في سوريا، انبثق عنها ما يسمى لجنة العمل المشترك، التي ضمت اضافة الى الاكراد، الحزب الشيوعي والتنظيمات الاسلامية، وبعض التكتلات العراقية العلمانية والقومية الاخرى. وقد كان واضحا ان الاكراد يمثلون الثقل النوعي والبشري المسلح لهذا التكتل المعارض لصدام ونظام حكمه في العراق.

لم يتردد الاكراد، في الماضي، من اجل تحقيق اهدافهم القومية من مد يد التعاون مع كل طرف دولي واقليمي مستعد لمساعدتهم. ومن هذا المنطلق جاءت اتصالاتهم بايران الشاه، وفيما بعد ايران الثورة، ومرورا باللقاءات مع مسؤولين اسرائيليين وامريكيين.

حاول الاكراد الاتصال والتنسيق مع الولايات المتحدة خلال ازمة الكويت، كما ان جهات امريكية رسمية اخذت تشجع وتعمل للاستفادة من الورقة الكردية للضغط على صدام، وكما وضح بعد انتهاء الحرب ان الامريكان كانوا يفكرون في امكانية الاستفادة من الاكراد في حالة تردي وضع الحرب ضد العراق بالشكل الذي يستغل الاكراد لفتح جبهة ثانية . ولكن بانتهاء الحرب لصالح امريكا وبشكل افضل من توقعاتهم، لم يعد العنصر الكردي امرا تحتاجه امريكا لاسقاط صدام، بل ان الاوساط الامريكية تلكأت في لقاء العناصر الكردية رسميا خوفا من اعطاء الانطباع ان واشنطن تؤيد المطالب الكردية الانفصالية الامر الذي تخشاه كل من تركيا وايران. وهذا يفسر لنا تخلي امريكا عن الاكراد وتركهم لمصيرهم في مواجهة الجيش العراقي.

ادرك الاكراد ان مصالحهم لا يمكن تركها بيد الاخرين، وعليهم التعامل مع الواقع بالاستناد على قوتهم الذاتية. وجدت القيادات الكردية انطلاقا من مبدأ التعاطي مع الممكن ان التفاوض مع حكومة بغداد وهي في موقع ضعف يبقى افضل من انتظار الدعم الخارجي. وجاء في حديث لجلال الطالباني، أحد قادة الاكراد، في اعقاب الجولة الاولى من المفاوضات مع بغداد في أواخر نيسان الماضي : ليس لنا خيار. . .نحن وحدنا وليس هناك دعم عالمي للانتفاضة الكردية (مجلة النيوزويك الامريكية، 6 آيار 1991).

كما ان حكومة بغداد وجدت نفسها، بعد هزيمتها العسكرية، امام حصار اقتصادي وعسكري لا سبيل الى تجاوزه الا بمد يد التعاون مع القوى الوطنية العراقية المعارضة والقبول بمشاركتها في السلطة. فاعلنت بغداد عن تشكيل حكومة برئاسة د. سعدون حمادي لمواجهة الوضع الجديد واعلنت عن بدء سياسية انفتاح سياسي يعتمد

دستور دائم، يقبل بالتعددية الحزبية، واعطاء الحرية للصحافة، واجراء انتخابات برلمانية حرة يتمخض عنها نظام حكم جديد. يتم انتخاب رئيسه بالتصويت المباشر.

على الرغم من ان الثقة بين الحكومة والمعارضة تكاد ان تكون مفقودة، الا ان اقدام الاكراد وقبولهم بدخول المفاوضات مع بغداد، يشير الى تحول في موقف بغداد. كما وان استمرار المفاوضات ومشاركة مسعود البارزاني في الجولة الثانية فيها يبعث على التفاؤل.

ان الخروج من الازمة التي يعيشها النظام في بغداد يكمن في مدى قدرته على اكتساب الشرعية الوطنية، وهذا لا ينجم الا من خلال العودة للدستورية البرلمانية المنبثقة عن انتخابات حرة بحضور مراقبين عرب ودوليين لتأكيد حريتها. ولنا في ما يجري اليوم في النيبال خير مثال، حيث تمت اول انتخابات حرة منذ اكثر من ثلاثين سنة بحضور مراقبين من ثلاثين دولة.

ان الغرب وامريكا ليسوا متحمسين للديمقراطية في العراق على الاطلاق، وقد كان بامكانهم فرض اجراء انتخابات حرة كشرط للخروج من الازمة، خاصة وان هناك سوابق دولية قريبة العهد ادت الانتخابات فيها الى الخروج بتسوية مشروعة لأزمة الحكم، كما حصل في نيكاراغوا، وبولندا، والبانيا مؤخرا.

ان الشرعية الوطنية المنبثقة عن انتخابات حرة نزيهة هي السلاح الفعال وربما الوحيد والاخير بيد البعث للخروج من الازمة وبالتالي تحرير العراق من الهيمنة الاجنبية. قد يجد البعث ان عليه القبول بمشاركة الاخرين في السلطة بعد انفراد دام اكثر من عشرين عاما، ولكن في هذه المشاركة خلاص له من مصير اتعس واقسى. ومن نفس المنطلق للاكراد مصلحة في حل توفيقي مع البعث يحقق الكثير من مطاليبهم ضمن صيغة ديمقراطية لعموم العراق، ستكون هي الضمان للحفاظ على العهود المعطاة اليوم ، وعدم تكرار تجربة نقض وعود 11 آذار (مارس) 1970.

ان الوحدة الوطنية القائمة على المصالحة الديمقراطية هي سلاحنا بوجه الهيمنة الامريكية، كما ان تمتع الاكراد بحقوقهم القومية ضمن الوطن العراق يجعل منهم سلاح رادع لاي محاولة تدخل من قبل ايران او تركيا.

من العوامل التي ساعدت على وقوع العراق في خطأ الحرب هي غياب المعارضة الوطنية، كما ان اسلوب الحكم في التعامل مع المعارضة دفع بالبعض منها الى اللجوء الى كسب ود الاجنبي وطلب حمايته. وهنا يتحمل النظام القائم الى حد ما مسؤولية التشرذم السياسي للمعارضة العراقية. ان المعارضة مسؤولية وطنية، ولا يمكن ان يستقيم حكم تمثيلي وطني بدون معارضة وطنية الولاء. من هنا يتوجب على النظام المبادرة الى فتح الحوار ومد جسور التعاون مع المعارضة العراقية، كردية كانت ام عربية.

سياسة تجويع الشعب العراقي

ان تصريح رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بتاريخ 10 آيار (مايو) 1991 من ان بريطانيا ستستخدم حق الفيتو ضد اي محاولة لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق "ما دام صدام حسين في الحكم" تعكس موقفا استعماريا مجحفاً. ان قرارات مجلس الامن لا تتحدث عن صلاحيات تغيير نظام الحكم فهذا امر تجاوز صلاحيات المجلس اصلا، ان بريطانيا وامريكا في موقفهما هذا يكرسان نهجا يحول الامم المتحدة الى اداة بيد الدول الكبرى لفرض ارادتها على دول العالم الثالث.

وبمقدار ما نختلف مع صدام ونظام حكمه الا اننا نرفض ان تصبح امريكا او بريطانيا وصية على العراق وشعبه. واذا كانت واشنطن ولندن حقا حريصتين على العراق فكان الاجدر ان تطالبا باجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي بدلا من استخدام سلاح التجويع لفرض نظام مناسب لهما، واستنادا لليونيسيف ومنظمة الغذاء الدولية فان العراق يواجهة اليوم مخاطر مجاعة حقيقية اذا لم يسمح له باستيراد الغذاء بكميات كبيرة وبسرعة. كما تم الابلاغ عن 52 حالة كوليرا في العراق،ولكن اليونيسف تؤكد ان الرقم الحقيقي هو اكبر من ذلك بكثير بسبب عدم توفر معدات الاختبار. كما ان موظفي المعونة التابعين للامم المتحدة ابلغوا عن مشاهداتهم لحالات مرضية - مظهر الشيخوخة على الاطفال، وحالات الانتفاخ - الناجمة عن سوء التغذية، والتي لم يشهدها العراق منذ اكثر من خمسين عاما.

ان مقاومة سياسية تجويع الشعب العراقي لفرض ارادة الغرب تتم من خلال اكتساب نظام الحكم الشرعية الوطنية عبر مصالحة وطنية في اطار ديمقراطي.

ان نجاح الحوار الكردي - البعثي يجب ان يتبعه حوار مع كافة القوى والعناصر العراقية السياسية المعارضة بغرض تكريس المصالحة الوطنية.

لندن 14 آيار 1991